http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1491) السنة السادسة -الأحد (26) نيسان 2009

كلنتون من بغـداد:
العـــــراق يســـــير بالاتجـــاه الصحيـــح

بغداد / يوسف المحمداوي

استقبل وزير الخارجية هوشيار زيباري صباح امس في مطار بغداد الدولي هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الامريكية. وتعد هذه الزيارة الاولى لكلنتون الى بغداد منذ توليها منصبها، وكان في استقبالها السفير الامريكي الجديد كريستوفر هيل ووكيل الوزارة للعلاقات الثنائية ومدير مكتب الوزير.

وتأتي زيارة كلينتون المفاجئة بعد اسبوعين من زيارة الرئيس الامريكي اوباما الذي حذر من ان الاشهر الـ «١٨» المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة للعراق، لكنه اكد ان الوقت حان لتنقل الولايات المتحدة السيطرة على البلاد الى العراقيين، وكان اوباما قد اعلن في نهاية شباط ان القسم الاكبر من الجنود والبالغ عددهم ١٤٠ الفا ينتشرون في العراق سينسحبون من البلد بحلول نهاية اب للعام ٢٠١٠،وبعدها يتم الابقاء على ٣٥ – ٥٠ الف عسكري في البلد، وتزامنت زيارة كلينتون مع وصول السفير الامريكي الجديد كريستوفر هيل والذي سيشرف على هذا الانسحاب.

وقالت كلينتون قبل وصولها متحدثة للصحفيين المرافقين لها « علمنا بالاعتداءات الانتحارية الدامية التي وقعت يومي الخميس والجمعة، واود الاطلاع على تقييم قائد القوة متعددة الجنسيات الجنرال راي اوديرنو لمعنى هذا النوع من الاعمال وما يمكن القيام به لمنعها. هذا وقد استشهد مالايقل عن ١٤٠شخصا منذ الخميس في سلسلة من العمليات الانتحارية التي استهدفت بصورة خاصة زوارا ايرانيين وذكرت باعمال العنف الطائفية التي شهدها العراق سابقا.وكان نيسان الجاري الشهر الاكثر دموية في العام ٢٠٠٩ حيث سجل خلاله حتى الان سقوط ٢٥٠ شهيداً ونحو ٧٠٠ جريح.

وقالت كلينتون للصحفيين، انها لا تخشى في المرحلة الراهنة عودة هذا النوع من اعمال العنف على نطاق واسع كما كان الحال عام ٢٠٠٦ مبينة ان الاعتداءات الانتحارية التي تسببت بسقوط عدد فظيع من القتلى والجرحى انما هو مؤشر مأساوي للاسف الى ان انصار الرفض يخشون ان يسير العراق في الاتجاه الصحيح، وتعتقد كلينتون انه سيكون هناك على الدوام في العراق نزاعات سياسية كما في اي مجتمع، لكن العراق بصورة عامة يسير في الاتجاه الصحيح حسب تعبيرها.

هذا ومن المقرر ان تلتقي كلينتون بالرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي ونظيرها هوشيار زيباري والممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق ستيفان دي مستورا.

ضغوط على اوباما لمحاكمة المسؤولين عن التعذيب في السجون

بغداد / شهاب العزاوي

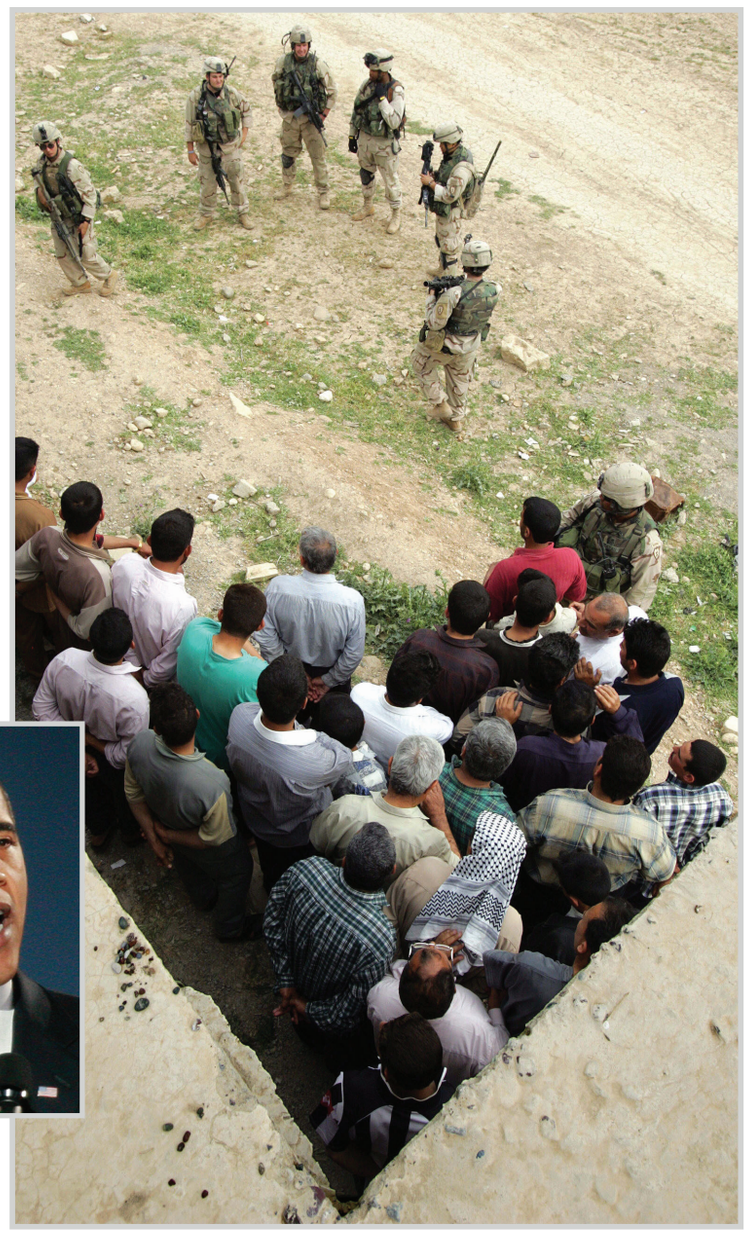

بعد مرور مائة يوم على تولي الرئيس الامريكي باراك اوباما ما زالت حقبة سلفه جورج بوش محط اهتمام وتحليل وسائل الاعلام العالمية ومن بينها البريطانية. وآخر فصول ذلك موافقة ادارة اوباما على نشر اكثر من الفي صورة للانتهاكات التي تعرض لها السجناء في سجن ابو غريب في العراق والسجون الامريكية في افغانستان ومعسكر غوانتنامو ونشر هذه الصور خلال الايام القليلة المقبلة سيزيد من الضغوط على ادارة اوباما لمحاكمة مسؤولي ادارة بوش المتورطين في هذه الممارسات لان الصور ستقدم ادلة دامغة على ان ما تعرض له السجناء من سوء معاملة اكثر مما تم الاعلان عنه سابقا عن الممارسات التي جرت في سجن ابو غريب.

من جانبه قال إتحاد الحريات المدنية الأميركية إن وزارة الدفاع الأميركية تعتزم نشر عدد كبير من الصور تفضح الإساءات والتجاوزات التي قام بها جنود أميركيون بحق معتقلين في سجون العراق وأفغانستان.

وأوضح الاتحاد، استنادا إلى وثيقة صدرت عن وزارة العدل الأميركية أن الوزارة ستنشر الصور، البالغ عددها ٤٤ صورة، في موعد أقصاه الـ٢٨ من /أيار المقبل.

ومن شأن الصور، بحسب الاتحاد، أن تكون دليلا مرئيا على أن إساءة الجنود الأميركيين للسجناء والمعتقلين لم تكن مجرد عمل منعزل، بل أمرا واسع الانتشار تعدى حدود جدران سجن أبو غريب العراقي. وكانت صور خاصة التقطها حراس من سجن أبو غريب قد تسربت إلى وسائل الإعلام في نيسان ٢٠٠٤ قد أثارت حالة من الصدمة القوية؛ إذ إنها تظهر وسائل التعذيب الجسدي والجنسي التي تعرض لها السجناء في أبو غريب.

وقال الخبير القانوني في الاتحاد امريت سينغ إن نشر الصور من شأنه أن يسمح للرأي العام باستيعاب درجة الإساءة التي تعرض لها المعتقلون، فضلا عن تحميل صناع القرار مسؤولية الترخيص والسماح بحدوث مثل هذه التجاوزات.

ويأتي قرار السماح بنشر هذه الصور، استجابة لدعوى قضائية رفعها الاتحاد عام ٢٠٠٤ استنادا إلى تشريع حرية المعلومات، طالب فيها بنشر الصور.

وقوبلت طلبات الاتحاد بنشر الصور، بالرفض من قبل إدارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش. حيث ادعت الإدارة حينها أن نشر صور كهذه من شانه أن يولد موجة غضب عارمة ويخرق التزامات الولايات المتحدة بمعاهدات جينيف المتعلقة بمعاملة الأسرى والمعتقلين، بحسب قول الاتحاد.

وقال مدير مشروع الأمن القومي التابع للاتحاد جميل جعفر إن نشر هذه الصور يخدم كعامل تذكير بان إساءة معاملة المعتقلين في السجون التي تديرها الولايات المتحدة كان أمرا منهجيا، معللا حصول مثل هذه الانتهاكات بخلق المسؤولين المدنيين والعسكريين الأميركيين لثقافة تعتمد على الحصانة والقبول بحصول تجاوزات كهذه. وشدد جعفر على ضرورة تحميل المسؤولين عن هذه التجاوزات لعواقب تصرفاتهم.

لكن معارضة اوباما لقيام مجلس الشيوخ بالتحقيق في هذه الممارسات لن يمنع المجلس من القيام بذلك حيث ترتفع الاصوات المنادية بدعوة مسؤولي ادارة بوش الى جلسات امام مجلس الشيوخ وهي الدعوة التي بدأت تكتسب مزيدا من القوة والزخم.

وفي سياق متصل، ذكرت المسؤولة السابقة عن سجن أبو غريب جانيس كاربنسكي، التي تم تخفيض رتبتها بعد فضيحة السجن، أن المذكرات التي تعود إلى حقبة الإدارة السابقة وكشف عنها مؤخرا حول السماح بتقنيات تحقيق قاسية مع المشتبهين بالإرهاب، أثبتت صحة ما قالته في الماضي بأنها ورفاقها كانوا أكباش فداء للإدارة السابقة.

وأصرت خلال التحقيقات وجلسات المحاكمة على أنها ورفاقها كانوا ينفذون توجيهات وافق عليها كبار المسؤولين الأمريكيين، واليوم وجدت كاربنسكي تأكيدا على صحة كلامها في المذكرات التي تعود إلى حقبة جورج بوش، وكشفت عنها إدارة الرئيس باراك أوباما.

وأوضحت « أن الغضب أثير حول الصور لأنها كانت شاهدا حيا على ما سمحت به تلك المذكرات».

من جهته اطلع مسؤول امريكي على الصور واكد ان بعضها تصور جنودا امريكيين وهم يصوبون مسدساتهم الى المعتقلين وهذه الممارسات عرضت المتورطين فيها للمحاكمة سابقا.

في موضوع متصل ايضا بسوء معاملة السجناء في العراق كتب ماثيو دوس قي الغارديان ان ادارة بوش قامت بتعذيب السجناء في العراق ليس بهدف نزع فتيل القنابل الموقوتة التي كان المسلحون في العراق يقومون بزرعها بل بهدف اختلاق ادلة تبرر الغزو الامريكي للعراق.

ويقول الكاتب ان مسؤولا امريكيا كبيرا في وكالة المخابرات المركزية الامريكية كان على اطلاع على موضوع طرق استجواب المعتقلين اعلن لاحد اعضاء لجنة القوات المسلحة التي قامت بالتحقيق في معاملة السجناء الاجانب في السجون الامريكية خارج الولايات المتحدة ونشرت تقريرها مؤخرا، ان نائب الرئيس الامريكي السابق تشيني ووزير الدفاع رامسفلد طلبا من اجهزة المخابرات الامريكية والمحققين الحصول على دليل على تعاون العراق مع تنظيم القاعدة.

وفي هذا الاطار قال مركز ماكلاتشي الاعلامي ان تشيني ورامسفلد كانا يمارسان ضغوطا خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على اجهزة الاستخبارات الامريكية والمحققين للحصول على دليل دامغ على وجود صلات بين العراق وتنظيم القاعدة خلال التحقيق مع المعتقلين في السجون الامريكية.

و انهما كان يقولان للمحققين قوموا باي شيء للحصول على المعلومات التي تدعم هذه المزاعم واذا عاد المحققون دون الحصول على المعلومات المطلوبة كان مساعدوا رامسفلد وتشيني يطالبون المحققين بالضغط اكثر على المعتقلين. ويشير المركز الى ان اساليب الاستجواب التي اتبعتها ادارة الرئيس بوش تم اقتباسها من انظمة تمتلك سجلا سيئا في مجال انتهاكات حقوق الانسان مثل الصين وكوريا الشمالية.

وكان البنتاغون قد رفض نشر الصور تزامنا مع التحقيقات التي اجريت عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦ خوفا من ان يؤدي نشرها الى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الجيش الامريكي خارج الولايات المتحدة الامريكية وايضا حفاظا على سرية المعتقلين ولكن القاضي هيلر شتاين من هيئة ادعاء الدائرة الثانية مانهاتن طالب بنشرها لاطلاع الرأي العام عليها.

وقال ناطق باسم البنتاغون قبل يومين ان الدفاع مازال يعتبر ان نشر الصور سيؤدي الى زيادة صعوبة مهمة القوات الامريكية في الخارج،خاصة ان الاوضاع قد تغيرت وخاصة في العراق حيث تحقق هناك بعض التقدم في الامن والاستقرار.

مشاريع مصرية كبيرة على الطريق..

رجال أعمال يؤكدون ضرورة الاستثمار في العراق

القاهرة / محسن حسن

في وقت ما خلال السنوات الماضية، كان العراق هو البيئة الاقتصادية المثالية لكل المصريين على اختلاف تخصصاتهم النوعية، ولم يكن رجال الأعمال المصريون يرحبون بالاستثمار في أي منطقة من العالم كما يرحبون بالاستثمار في العراق الشقيق، ولكن عندما حدث ما حدث، وتراكمت المحن والشدائد على العراق وشعب العراق، تقلصت نسبة الاستثمارات المصرية هناك، وتراجع المستثمر المصري عن ضخ أمواله نظراً لعوامل كثيرة يأتي في مقدمتها الوضع الأمني والاضطرابات السياسية بعد التغيير، وهو ما ترتب عليه انسحاب المستثمر المصري بأمواله بحثاً عن منطقة أخرى أكثر أمناً وملاءمة للربح والتجارة. حاولت المدى من خلال التقرير التالي استبيان ملامح نوايا المستثمرين بخصوص الإقبال على السوق العراقية بكل ما تتضمنه من مجالات استثمارية وتجارية مختلفة بعد الاستتباب الامني الملحوظ في العراق.

سوق واعدة

من خلال خبراته المتراكمة في مجال البورصة ورجال الأعمال، يرى الخبير المصرفي محمد الصهرجت. مستشار البورصة المصرية الأسبق. أنه في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية التي يشهدها العراق حالياً وما يصاحبها من إقبال دولي على الدخول إلى السوق العراقية، والتي كان آخرها الإعلان عن البورصة الإلكترونية في العراق أصبح الحديث عن تشجيع الاستثمار في العراق والدعوة إلى إعادة إعماره أمراً واقعياً ملموساً وليس ضرباً من الخيال أو مجرد شعار مرفوع ؛ فقد أثبتت الفترة الأخيرة. كما يرى الصهرجت. أن السوق العراقية أصبحت سوقاً واعدة تحمل العديد من المزايا الاقتصادية لمن يفتح لها ذراعيه ليستثمر وهو ما نلمسه من خلال المبادرات الاقتصادية لبعض الدول الآسيوية النشطة التي استشعرت الجدوى الاقتصادية الكبيرة والمستقبل المشرق الذي ينتظر أي مشروع يقام على أرض العراق مثلما فعلت كوريا الجنوبية والصين وروسيا واليابان، ولكن يأسف الصهرجت أنه في وسط هذه الخطوات الوثابة لم يكن هناك حضور عربي كاف يتلاءم مع الاهتمام الذي تعلنه الدول العربية عن مستقبل العراق واستقراره وإعادة إعماره.

استثمار مصري

وواقع الأمر أن هناك نوايا مصرية قوية وتوجهات عليا. على حد وصف مسؤول مصري رفيع المستوى. تشجع على تنشيط الاستثمارات المصرية بالسوق العراقية وتدعو رجال الأعمال المصريين من مختلف المجالات إلى المبادرة لإقامة مشروعات والتعاون مع العراقيين سيما في مشروعات قطاع النفط والغاز والتعدين والزراعة والأغذية وتجارة التجزئة وهو ما أكده صراحة المهندس عمرو عسل. رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمصر. والذي تحت يديه « ملف الاستثمار المصري في العراق « حيث حملت تأكيداته إصراراً مصرياً رسمياً على دفع عجلة الاستثمار المصري في العراق بل ودعوة كل الدول العربية لاتخاذ إجراءات وخطوات جادة للتوجه نحو هذه السوق الاستثمارية الواعدة.

تشير التقارير الى ارتفاع مؤشر الصادرات المصرية للعراق من ٣٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بل والتأكيد على أن هناك طموحات أكبر لمضاعفة هذا الرقم ليصل إلى مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٠، ولاشك أن هذا الطموح لم يعد مستحيلاً في ظل التحركات المصرية الاقتصادية الملموسة بناء على توجيهات القيادة العليا والقيادات التنفيذية المصرية بتشجيع الاستثمار في العراق.

نشاط مكثف

شركة النصر للاستيراد والتصدير والتي طالبت مؤخراً بعقد بروتوكول تعاون تجاري مع العراق وهو ما أكده اللواء أمين يحيي زكريا . رئيس مجلس إدارة الشركة . خلال لقائنا به حيث قال إن هناك تعاوناً بين مصر والعراق من خلال هيئة التنمية الصناعية المصرية ووكيلي وزارتي التجارة والمالية العراقية إذ طالبنا بأن نكون الشركة المسؤولة عن توفير كل ما يلزم الجانب العراقي دون مناقصات أو خلافه من خلال الشفافية الكاملة والالتزام في التوريدات وقد رحب الجانب العراقي بالفكرة ومازلنا في انتظار تفعيلها، كما كان هناك اجتماع حضرناه في وزارة الخارجية المصرية بحضور مندوبين من الجانب العراقي والبنك المركزي لفتح مكتب باسم الشركة كفرع لها بالعراق بالتعاون مع وكيلنا بالأردن والذي يتولى بدوره المهام الإدارية بحكم قرب الأردن واشتراكها في الحدود مع العراق حيث يعمل وكيلنا الأردني تحت رخصة شركتنا للعمل والتواجد في السوق العراقية.

معوقات الاستثمار

ومن ناحية أخرى يؤيد الدكتور شحاتة صميدة . وكيل وزارة الصناعة المصرية سابقا ورجل الأعمال حالياً . وجهة النظر المؤيدة للانفتاح الاستثماري على العراق مؤكداً أن العراق كان قبل الغزو الأمريكي سوقاً رائجة للمنتجات المصرية خاصة الغذائية منها كما كان كذلك بالنسبة للملبوسات السورية بحكم التقارب الجغرافي، وبعض العراقيين مستثمرون في مصر ولهم مصانع صغيرة للغزل والنسيج خاصة في مدينة المحلة المصرية ولكن الأمر يتطلب مزيداً من الإستقرار الأمني والسياسي ليتم استئناف الاستثمار حالياً لأن رأس المال دائماً « جبان « ويخشى من مناطق الصراع، ويلفت الدكتور صميدة النظر إلى معوقات إجرائية وقانونية تعرقل حركة التجارة وتنقل السلع ما بين مصر والعراق وهي موجودة منذ العهد السابق ولازالت موجودة حتى الآن وعلى رأسها مشكلة الجمارك وحوالات السفر والتحويلات ومشكلات النقل والترانزيت لأن هناك سلعاً تفسد أثناء انتظارها في منطقة الترانزيت أو في الكمارك ولا توجد وسائل سليمة لتخزين هذه السلع خلال تلك الفترة التي قد تطول لأيام وهو ما ينجم عنه تعرض البضاعة للفساد خاصة الغذاء كما تواجه رجال الأعمال الذين يتعاملون مع السوق العراقية مشكلة أخرى خاصة بشهادة المنشأ لأن الدول العربية بينها اتفاقية للإعفاء الكمركي ولكن لم يتم الاتفاق بين هذه الدول على موضوع شهادة المنشأ ومن الذي يجريها وكل ما يتعلق بها كذلك قيمة « القيمة المضافة « وهو ما يمثل مشكلة عند التعامل مع السوق العراقية لذلك فإنه لابد من تذليل تلك العقبات إذا أردنا تشجيع حركة رجال الأعمال المصريين تجاه هذه السوق وتنشيط التجارة البينية والاستثمار المشترك بين مصر والعراق.

مترددون.. ولكن

ومن خلال جلسة مع المهندس والاستشاري العالمي في مجال البنية التحتية الدكتور ممدوح حمزة أعرب عن وجود فرص كبيرة للاستثمار في السوق العراقية، وان الكثير من رجال الأعمال المصريين لديهم الرغبة في التوجه إلى هذه السوق ولكن يمنع الكثير منهم بعض المخاوف الأمنية والاعتبارات السياسية، وبسؤاله عن مدى رغبته في الاستثمار بالعراق أبدى استعداده وأخبر بأنه كانت له مشاركات كبيرة بالعراق في مجال البنية التحتية في عهد النظام السابق، وأنه ينتظر اللحظة المناسبة لتكرار التجربة وبصفة خاصة عندما يتم الانسحاب الأمريكي الكامل من العراق، وإذا كان المهندس ممدوح حمزة لديه بعض التردد في التوجه للسوق العراقية حالياً فإن ذلك يعني أن هناك شريحة كبيرة من رجال الأعمال والمستثمرين يحاصرهم الهاجس الأمني بالعراق، ولكن تبقى التجارب الاستثمارية الجسورة، والإقبال الشجاع لبعض المستثمرين على السوق العراقية، هي الأمل في بدء الخطوات الأولى والجادة لتحطيم أية مخاوف، وإزالة أي تردد في استثمار المصريين في سوق العراق الواعدة، ولعل إحدى هذه التجارب تأتي على يد مستثمري الملكية الخاصة، كما هي الحال مع شركة « سيتادل كابيتال « للاستثمار في الملكية الخاصة، والتي أعلنت على لسان رئيس مجلس إدارتها أحمد هيكل . خلال منتدى الأسواق الصاعدة للاستثمار في الملكية الخاصة . أنها تبحث وتستكشف بجدية فرص الاستثمار في العراق خاصة في مجال الأسمنت والنفط والغاز الطبيعي، ولا شك أن الأيام المقبلة ستشهد تحديات واضحة وكبيرة أمام الحكومة العراقية لتوفير أكبر قدر من المناخ الملائم والمشجع للاستثمار على أرض العراق، وهو ما يحدث وسيحدث بشكل أكبر بكل تأكيد، فالأمل لابد أن يكون قائماً وإن غداً لناظره قريب.

هل سيؤثر العنف في العراق على الانسحاب الأمريكي ؟

ترجمة:

عمار كاظم محمد

تستعد القوات الأمريكية للانسحاب من المدن وهو ما يطرح أسئلة جديدة حول خطة الرئيس أوباما في تقليص أعداد الجنود لكي يتمكن من إرسال المزيد منهم إلى أفغانستان ففي يوم الجمعة الماضي قامت اثنتان من النسوة الانتحاريات بتفجير نفسيهما في مدينة الكاظمية ما أدى إلى مقتل ٦٠ شخصا وقبل ذلك أي في يوم الخميس كان هناك هجومان انتحاريان حصدا أرواح ٨٠ شخصا. موجة العنف في الأسابيع الأخيرة تأتي بينما تستعد القوات الأمريكية للانسحاب وهو الأمر الذي يهدد بعودة العراق إلى الواجهة من جديد بعد أشهر عديدة من التحسن في الوضع الأمني الذي يتزامن مع تركيز الرئيس أوباما على أفغانستان.

وكان الجنرال ديفيد بترايوس القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق والذي يقودها في أفغانستان هذه الأيام قد حذر المشرعين يوم الجمعة الماضي قائلا» على الرغم من التقدم الجوهري في العراق لكن ستبقى مخاوف طويلة الأمد هناك منها تنظيم القاعدة في العراق والمجاميع الأخرى التي ستشكل تهديدا بالتأكيد. لذلك مازال هناك العديد من التحديات التي ستواجه قادة العراق وشعبه وقد اخبر الجنرال لجنة البيت الأبيض أن شبكة القاعدة التي تجهزهم بالمقاتلين الأجانب من تونس عبر سوريا إلى العراق مازالت نشطة والدليل أن آخر أربع عمليات انتحارية نفذها تونسيون.

من جانب آخر تستعد القوات الأمريكية للانسحاب من العراق بعد عام ونصف من الآن بينما ستنسحب الحالة بسرعة من جديد.

يقول السيدة كيم كيغان رئيس معهد دراسة الحرب في واشنطن « يجب علينا أن نتذكر دائما أن قواتنا هناك لسبب ما والزيادة الضئيلة في مستوى العنف لم تؤثر على قواتنا بشكل ملحوظ فعلى الرغم من ذلك بقي معدل عدد الجنود الذين قتلوا في العراق اقل من ٢٠ منذ شهر تشرين الأول الماضي وفي هذا الشهر كان هناك ١٤ ضحية حتى الآن مقارنة بتسعة قتلى في شهر آذار هذا العام .

لقد فقدت الولايات المتحدة ما يقارب من ٤٢٠٠ جندي منذ بداية الحرب عام ٢٠٠٣ وقد نشرت وكالة الأشوسيتد برس إحصائية عن إعداد العراقيين الذين قتلوا في ذلك الوقت فقد بلغ عددهم ٨٧ ألف.

إن العنف الناهض ليس هو السبب الوحيد للقلق بشأن العراق فهناك توترات بين الأحزاب السياسية وعودة المهجرين وإطلاق سراح المحجوزين لدى القوات الأمريكية كلها تمثل تحديات للقادة الميدانيين.

وكان الجنرال ديفيد بترايوس قال في نفس الجلسة يوم الجمعة الماضية « إن الولايات المتحدة والعراق يحاولان استيعاب مجموعات الصحوات التي تدعى « أبناء العراق « لكي تتمكن الحكومة العراقية من توفير الأمن عند انتقال الملف الأمني من الولايات المتحدة إلى العراق عموما إن العنف قد انخفض بشكل كبير مقارنة بعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ والقوات العراقية المتنامية تنفذ نسبة كبيرة من العمليات الأمنية في البلاد. وعلى الرغم من التحديات فان التقدم في العراق خصوصا التطور المتزايد للقوات الأمنية يمكننا من نقل مسؤولية الأمن للأجهزة الأمنية العراقية مما يخفض من الحاجة إلى قوات التحالف والانسحاب بشكل ثابت لوحداتنا من المدن.

عن: كريستيان ساينز مونيتر